طعام الختان والعقيقة طعام الفاروم من السفر والوكيرة طعام البناء والعذيرة الشاة تذبح في رجب كان اهل الجاهلية يذبحونها اذا ابلغت عشرة او رجب سرة كل عشرة كذا وكذا واحكامها مذكورة في كتاب النكاح وسئل ابو محمد عمن يقول الرجل كل مرعى مالي ما شئت واطعم من شئت واحمل اهل بيتي على الجمال ويطرب بذلك فهل ينفذ ذلك قال مسئلة العارية فيعني شرح له الدابة فيقول له اركب حيث شئت سرية بجميع وجوهها وتحصيله تفسيره هذا لهو مبالغة حسنة لان الكلب يرتاب اذا قيل له في الآلة الطعام وسئل عمن يقول الرجل الطعام من فاكهة وغيرها ولا يطلب مكافأة فرمما رد هو ايضا كلما مما يجري بين الناس هل ترى بذلك باسا فقال لا باس به قلت وهو مثل ما في المدونة ما يهدي الرجل الرجل من الفواكه الخضري ونحوها وهو نحو ما قدمناه عن شيخنا الامام وسئل عن امرأة بينة رجال فيهم من يحل لها النظر ومن لا يحل له فقال لهم لا تتركوا البيت عليها ولا يبرحوا حتى تقر عوامله البيت وعوده لسانه هل يلزم ذلك فيما بينه وبين الله الا ما نواه فيلزمه ما لو قاضاه به يقضي عليه به وليس لهم ان يذهبوا به قلت هذا نحو قوله فيما ان الحروف لا يلزم منه الا ما نوى به واما اختلافهما يحلف على الزام ما على الخلاف في دعوى الحروف هل يتوجه اليمين به او لا وقد مرت مسائل الشهادات وسئل عن صبيان المكتب يأكلون التمر ويرمون بالنوى فاراد رجل التقاط ذلك النوى وخاف ان يكونوا اخذوه بغير اذن اترى بذلك باسا فقال لا بأس به ان شاء الله وكيف لو اعطى احد من الصبيان مما معه احد هل ياخذ منه شيء فاجاب انه اذا كان يباع فقد تعارفوا ان النوى يطرحونه ولا يسألون عنه واما جوزا ان يكونوا اخذوه بغير اذن فيما لا شيء عليه فيما لعلم الا فيمن عرف منهم الصبيان والا فليس على السلامة الا ان يتنزه نفسه عن ذلك تنزها قلت هذا ظاهر فيما جرت العادة بالمسامحة فيه من التقاط الشيء اليسير انه مما تسمح به النفوس كيفما له صلى الله عليه وسلم في التمرة لولا ان اخشى ان تكون من الصدقة لاكلتها ونحو ذلك مما ذكر عن سحنون مما يترك من السنبل ونحوه وانتهت العادة الى تركه للاحتياج على من التقطه وكذا ما يلقى من الحشر والقواكه على ابواب الدور والحوانيت ونحوها فالظاهر ورضى هذا كله الاباحة وسئل عن هبة الصبي مثل الكسرة والتمرة الجاري على مسئلة الوصي تصدقه مثل الكسرة من مال اليتيم جوازه الا ان يقال ان هذه هبة ومسئلة الوصي صدقة وسئل عن الصبي يلعب بالشيء للعلم ويزعم ان اباه اعامه وحقه ذلك معه فقال ان عرف هدية الاب للعلم فلا بأس فيه وان تصدق به الا ان يأذن له ليستكثر ان يكون الاب بعثه او يأذن غير وقت اعتاده فيه فيشاركه في ذلك قلت تقدم قبل هذا احكاية المذاكرات وما بعثه للود واستكثاره له حتى بعث اليه ذلك وسئل عن رجل ايصاف له والداه كسبا ينتفع به وكذا وكذا فقال بارك الله لهم فيما اكتسبه سنة وكان الرجل ممن يجب عليه الزكاة وكيف لو كان فقيرا وكيف لو حضر كلامه فقيرا هل له شيء وقوله بارك الله لهم فيه

77

هل هو كقوله بارك الله لهم فقال ان قال اردت بذلك وجه العطية لهم فهم بالخيار ان شاؤا قبلوا ذلك منه وان شاؤا لم يقبلوه كان فقيرا او غنيا فان رد وه فلا شيء عليه وان كان الفقير الذي حضر بباله قبل السكوت فاذ خل معهم في ذلك وأراد العطية له فله حصة من ذلك اذا قال وسئل عمن مات وترك ورثة وانزبان لبعض الورثة وعيوم فكتم الوارث ذلك وغفل الشهود عن الشهادة به والقسم الورثة المال وكان غير تركة ضياع فلما حضرته الوفاة قال اشهدوا ان لي قبل فلان كذا وكذا من الدنانير وهو على هذه الصفة الامانة ان هذا ماله واعطاه حصته مما في يده من الضياع وسأله عن غلة هذه السنين وتركها له ثم مرض المتوفى فاقر الاب به وحكم له بالميراث والرجوع في الغلة التي تزل للاب قبله او لا والرجوع على الثاني بما ايضا وقال كنت جاهلا بصلح الغلة " على الاول وقد لطمت الابنة لها فهل له رجوع على بقية الورثة مما استغلوا ام لا وهل يفضل القسم او ياخذ من كل واحد قدر نصيبه وهل له حجة فيما قال الاول والثاني الموهوب لهما ام لا فقال اذا ثبت النسب ذلك فله القسم وايتما فله ان شاء له الرجوع بالغلة على من لم يترك له من سائر الورثة ومن ترك له ذلك وعرف انه لا بينة له فلا حجة له انهم اقروا له بصحة نسبه واعلموا اقرارهم بذلك ولا حجة له ايضا بالجهل بمبلغ الغلة اذا كان عالما بمبلغ السنين وهذا امر لا يكاد يتفاوت وقد اختلفت اهبة المجهول اذا تفاوت ما ظهر منه عاطى به الواهب قلت ما اشار اليه من الخلاف هو مما اضيع من ابن القاسم في العتبية فيمن تصدق على رجل بما ورث عن ابيه واشهد له وقبل ذلك منه ثم يدري له للمعطي فقال كنت لا ادري ما ارث نصفا ام ربعا ولا ادري عدد الدنانير ولا مبلغ الارض والنخل فلما تبين له مبلغه استكثره فكنت اظنه اقل فقال ان كان بين ما قال اعلم بكن يعرف قبل ابيه ولا وثوقه لعتبيته عنه خالف ما ظن ذلك والقول قوله وان كان عارفا بابيه وليس جائز ذلك عليه وان لم يعرف قدر ذلك وسمعته ابو محمد وأعرفه لابن القاسم في غير موضع ان هبة المجهول جائزة وعن ابن عبد الحكم هبة المجهول جائزة وان ظهر له كثرة بتا وروى عيسى عن ابن القاسم فيمن تصدق على رجل بما يرث من ابيه اذا مات قال لا يجوز له ولا افضي عليه به وهو لازم لما هو بين ويكره فلا ادري ما هو وا قلت الصواب ان وجهه انه تصدق بالشيء قبل وجوبه بقرب كاسقاطه قبل وجوبه وذلك لا يلزم وله نظائر وعن الصبية وعن اصبغ فيمن يقول تصدقت عليك بميراثي او بجميع ميراثي وهو كذا وكذا من البقر والرمك والوصيف والعرض والدور والارضين البيضاء والركبة جنان لم يذكرها وغير ذلك لم يكون له ما تقصد وسلم بتصرفه الا ما استثنى كان اري له كان ذلك الا ما استثنى ان كان بعرضه جنانا او غيره قلت تقدم الخلاف اذا قال تصدقت على اولادي فلان وفلان وسكت عن البقية فيجوز هذا عليه بلا قوة بينة الا استثناء فيقبل اليوم فيما سوا وسئل ايضا عمن جعل له بينة لرجل فاتيه احدهما الطريق فاعطاه منها واتى احداهما بينة اولا فقال ان اتيته بها فان ما توفرة نفسه بان يدبرها له فلا باس ان يعطي منها الغرة قلت مشيه اليه مع بينة نفسه الا ان يكون لم يبن لها له ودليله قول اسماعيل القاضي ان سوق الاضحية بنيتها يعينها كالهدايا اذا سماها خلاف اذا اوا ها خاصة اضحية فيبيع بدلها